اقتصاد

«لهجة» جديدة في مجلس الشعب قبل الوداع!!

النائب طالب الاستجواب: لا رقيب ولا حسيب والضمير غائب ومعظم مراقبي التموين تحت السيطرة.. الوزير: القوة الزجرية قد تعوق استمرار تدفق السلع

| هناء غانم

بين مؤيد ومعارض لاستجواب وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شاهين، في الهزيم الأخير من دورة مجلس الشعب الحالية، كان السؤال الأبرز الذي تكرر على لسان المتابعين لمجريات البث المباشر على مدى ٣ ساعات: أين كان أعضاء المجلس في السنوات الأربع الماضية، ولماذا لم يطلبوا استجواب أحد من السلطة التنفيذية حتى اليوم؟.. وغيرها الكثير من التساؤلات حول بدء الحملات الانتخابية استباقياً.. وما يدور في الفلك نفسه، والتي شغلت رواد الفيسبوك يوم أمس بصورة خاصة.

رئيس المجلس محمد جهاد اللحام أكد أن الاستجواب حاجة ضرورية، داعياً الأعضاء إلى تقديم الوقائع والمعطيات الدقيقة التي تتعلق بموضوع الاستجواب سواء قرارات أو إجراءات ترتبت عليها آثار سلبية على المواطنين أو عدم اتخاذ إجراءات أو تقصير واضح في قضية معينة ترتب عليه سلبيات كثيرة على حياة المواطن. مشدداً على ضرورة أن يكون الاستجواب بعيداً عن الشخصنة والمصالح الخاصة واستخدام عبارات التجريح أو اتهام عام وأحكام مسبقة.

أما النائب صفوان القربي الذي طلب استجواب الوزير شاهين، فبرر مطلبه بالقول: «إن هناك موضع خلل يمس الحياة المعيشية للمواطن السوري الصامد ونحن في مرحلة حاسمة وشح في الموارد الحكومية والفريق الاقتصادي ساهم بالاستكانة والتراخي تحت مظلة الأزمة».

في تصريح لـ«الوطن» قال القربي: «إن مطالبتنا باستجواب الوزير كانت أمراً لا بد منه لأنه يجب أن نتحاجج للوصول إلى ما يرضي الشارع السوري. بل هو إجراء إيجابي يخدم المواطن والعمل الحكومي» مؤكداً أنه ومن خلال الجلسة تبين أن هناك إجماعاً من الجميع بأن الفريق الاقتصادي للحكومة يستحق الاستجواب تحت قبة المجلس نظراً للتقصير الواضح في بعض المفاصل الأمر الذي يتطلب التدقيق أكثر والمتابعة و«أنا شخصياً جاهز لاستجواب الفريق الاقتصادي كاملاً فهناك رأي عام يؤكد أنه فريق غير منسجم».

وخلال جلسة الأمس في مجلس الشعب، طرح القربي العديد من الانتقادات لعمل التموين، أبرزها أن «مؤسسات التدخل الإيجابي من حيث المبدأ لكي تستطيع أن تتدخل يجب أن تملك أدوات ومفاتيح هذا التدخل، ولكن أين هي هذه الأدوات؟ الجواب أن معظمها معطاة لمستثمرين أو سماسرة يتسوقون من التاجر وليس المنتج أو الفلاح إذا هي خارج معادلة التدخل الإيجابي من دون رقيب أو حسيب».

وتساءل عن إجراءات الوزارة في محاولة ضبط الأسعار للمواد الغذائية «التي تحلق من دون ضوابط ومبررات». كما انتقد الخطابات والأرقام الفلكية صعبة الهضم والتصديق عن مبالغ الدعم المقدمة من الحكومة. إضافة إلى الحصرية وحقوق ومزايا الاستيراد المعطاة لمجموعة صغيرة من التجار، والعمل على تضييق وإزعاج وتطفيش كل من يدخل هذا المجال.

وسأل القربي عن مؤسسة الخزن والتسويق ودورها في استجرار الإنتاج الزراعي وفائضه من الحمضيات والخضار التي تباع في الساحل بربع ثمنها الموجود في دمشق. مشيراً إلى أن «استخدام تكاليف النقل كمبررات أمر غير مقبول، لأنه مؤشر لتخلي الوزارة عن مسؤولياتها في حماية المستهلك».

وبيّن القربي أنه بعد مضي ٨ أشهر على صدور قانون التموين رقم ١٤ لم يصدر الوزير حتى الآن التعليمات التنفيذية له «في خرق واستهتار غير مقبول بكل الضوابط والمعايير كما يعني أن الكثير من إجراءات تطبيقه حالياً على الأرض غير قانونية ومرتجلة».

وعن الرقابة قال النائب: «الرقابة وما أدراك ما الرقابة حديث ذو شجون أسواق وأسعار كل يُسعّر على هواه لا رقيب ولا حسيب والوجدان والضمير غالباً غائب ومعظم مراقبي التموين تحت السيطرة بالحوافز والرواتب والإكراميات الشهرية».

وسأل «هل يحتاج وزير التجارة ووزير الصناعة إلى فيزا ليلتقيا ويتفاهما حول تنفيذ الاتفاق المبرم بينهما حول تنفيذ عملية جرش القمح لتحويله إلى برغل للتخفيف من استيراد الرز وتشغيل عمالة وآليات وزارة الصناعة المتوقفة». وأضاف: «بماذا تفسرون وجود ٥٠٠ طن شاي سيلاني فاخر في مستودعات المؤسسة الاستهلاكية كاسدة لعدم الطلب عليها وبالوقت نفسه تقوم المؤسسة باستيراد ٥ آلاف طن جديد».

كما سأل عن الوعود التي أطلقتها الوزارة بتحويل صالات ومؤسسات التدخل الإيجابي إلى مولات حكومية تؤمن حاجات المواطن بأرخص الأسعار.

ووصف القربي ملف المطاحن الخطير بما فيه من إشارات استفهام وفساد وهدر للمال العام متسائلاً «لمصلحة من يتم تأخير إنجاز المطاحن التي هي شبه جاهزة لوضعها في الخدمة حتى يستمر استيراد الطحين للسمسرة والعمولات».

الوزير شاهين رد على ما جاء به النائب مبيناً أن ارتفاع الأسعار وعدم انضباط الأسعار لهما أسباب موضوعية وأخرى ذاتية تخصنا كحكومة عموماً وكوزارة على وجه الخصوص ففي الأسباب الموضوعية «تعلمون مدى الانخفاض الحاد في موارد الدولة والتدمير في البنى التحتية بفعل الإرهاب وانخفاض الإنتاج إلى حدود قياسية وتدني الإنتاج الزراعي والصناعي وهو ما أفقد الدولة موارد عملاقة ما زاد مستوى التكاليف». لافتاً إلى أن انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية هو العامل الأساسي والموضوعي الذي أدى إلى زيادة التضخم مبرراً أنه ومنذ تكليفه المهام وحتى الآن انخفضت القوة الشرائية لليرة بمقدار ٣٠ بالمئة وهو ما انعكس على واقع الأسعار والتكاليف.

> القربي لـ«الوطن»: الفريق الاقتصادي ساهم بالاستكانة والتراخي تحت مظلة الأزمة»

وأوضح أن وزارة التجارة الداخلية بحاجة إلى كوادر ضخمة لتعدد أقسامها وتشعب المؤسسات والشركات التابعة لها وأن الوزارة عملت في بعض الأحيان على المستوى الإسعافي وأحياناً أخرى على المستوى الإستراتيجي، مشيراً إلى أن الوزارة تعمل في مجال ضبط الأسعار على تفعيل عمل مؤسسات التدخل الايجابي من خلال التوسع الأفقي في منافذ البيع والتشكيل السلعي الواسع وإعادة تأهيل ما أمكن من مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك، لافتاً في الوقت ذاته إلى إعفاء ٤ مديرين للتجارة الداخلية و٢١ مديراً فرعياً وغيرهم من رؤساء الدوائر والشعب والمراقبين التموينيين.

وأشار إلى أن جزءاً أساسياً ومهم من عمل الحكومة مجتمعة والوزارة على وجه التحديد أن تضمن تدفق السلع وتنوعها لذلك في أن «القوة الزجرية بالمطلق عند مراقبة الأسواق قد تصل إلى انعطافة لا نستطيع بعدها الاستمرار تدفق السلع، ومع ذلك تشددنا بالتدريج ووصلنا إلى أرقام ضبوط جيدة»، مبيناً أن موضوع التسعير في الوزارة كان يفتقد إلى الجودة منذ سنوات لذلك عملنا على تغيير مدير الأسعار وتشكيل فريق مختص للتدخل بطريقة التسعير في الأسواق.

مؤكداً أن الحكومة لم تتخل أبداً عن سياسة الدعم التي تقدمت بها في بيانها الحكومي وحازت على ثقة المجلس بل تضمن عقلنة الدعم وهو قضية مختلفة عن رفع الدعم حيث إن الحكومة لم تأت على ذكر موضوع رفع الدعم أبداً، لافتاً إلى تحسن نوعية الخبز مؤخراً بشكل ملحوظ وهو يتطلب جهداً ومراقبة دائمة ومستمرة إلى الآن وهو هاجس أساسي وحقيقي للحكومة.

وفي معرض رده على ما يتعلق بارتفاع أسعار مادتي الأرز والسكر الأساسيتين في الأسواق أوضح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن الوزارة تدخلت في السوق بشكل يومي وممنهج بسعر ١٧٥ لكيلو السكر وذلك عبر مؤسسات التدخل الإيجابي وهو قرار مرحلي ريثما نتمكن من توريد المادة وخصوصاً من الدول الصديقة، مبيناً أن الوزارة تمتلك مخزوناً استراتيجياً مهماً في المؤسسة العامة الاستهلاكية وهي تبيعه بأسعار تقل حتى ٢٥ بالمئة عن السوق.

وأضاف: إن الوزارة قامت بحملة على محطات الوقود في المحافظات التي تكثر فيها عمليات التهريب وأغلقنا ١٤ كازية كان البعض يظنها خطاً أحمر فنحن أبناء الدولة ومؤتمنون عليها إضافة إلى الاستمرار بالحملات الرقابية المكثفة عليها، مشيراً إلى أن الوزارة قامت أيضاً بسحب بعض الصالات الاستهلاكية في دمشق من مستثمري القطاع الخاص علماً أن هذا الملف مضن ويخضع لتراكم تاريخي.

وحول موضوع الشاي بين الوزيران قال المواصفة القياسية من أرقى المواصفات لكن قد نختلف مع دول الجوار بمستوى المواصفة لكن وفق التحاليل مادة الشاي صالحة للاستهلاك البشري ولا يوجد فيها شوائب المشكلة فقط بنسبة التلوين واختلاف المعايير بين دولة وأخرى فقط وضع ملعقتين بدل ملعقة ومع ذلك استمرت مؤسسات التدخل ببيع السلع بأسعار منافسة.

وحول ملف المطاحن قال الوزير: «نحن نتأخر في إنجاز المطاحن وهذا الموضوع قديم لدينا محنة استمرت ٢٠ سنة حتى أصبحت جاهزة لكن نعمل مع الروس على تنفيذ مطحنة تل كلخ بطاقة إنتاجية ٦٠٠ طن»، لافتاً إلى أنه فعلياً بالمنطقة الجنوبية لم تعد بحاجة لمطاحن خاصة فهناك طاقة إنتاجية كافية.

أما بالنسبة لموضوع ضعف تسويق الحمضيات المنتجة، بيّن الوزير أن المشكلة الأساسية تكمن في إغلاق المعابر الرئيسية مع الدول المجاورة والتي كانت تمثل أسواقاً خارجية مهمة ولكن على الرغم من ذلك تم تسويق ٤٠ ألف طن منها داخلياً.

على طاولة أولى ندوات الأربعاء التجاري

تجار: التسعير ليس إجبارياً والتمويل يخلق ثغرات في السوق.. و«التموين»: الحل بمعادلة التسعير

| الوطن

بيّن رئيس اتحاد غرف التجارة غسان القلاع أن التبدلات المذهلة في سعر الصرف وتوفر المواد وخاصة منها الكماليات ترك آثاره الواضحة على قائمة التكاليف في المصانع وترك آثاره العميقة على أسعار المواد الجاهزة والمستوردة.

وخلال ندوة الأربعاء التجاري الأولى لهذا العام في غرفة تجارة دمشق، أشار القلاع إلى غياب التوازن بين متوسط المداخيل وارتفاع الأسعار، وكشف من جانب آخر عن معاناة المستوردين من القرار رقم ٧٠٣ الخاص بالاستيراد حيث بات الحصول على إجازة الاستيراد صعباً وخاصة التمويل لهذا الإجازات.

وفي الندوة التي حضرها مدير الأسعار في وزارة التجارة الخارجية وحماية المستهلك باسل الصالح وحشد من الفعاليات التجارية، دعا عضو مجلس إدارة الغرفة منار الجلاد إلى الاعتراف بالواقع الحقيقي للأسعار، وانتقد آلية التمويل للمستوردات الجديدة التي لا تأخذ بالحسبان ارتفاع وتبدلات سعر صرف الدولار، وبأنها غير قادرة على تعويض التاجر أو المستورد عند التعاقد على صفقات تجارية جديدة. مطالباً بضرورة اعتماد مبدأ التعويض للمبيعات سلعة بسلعة أو كيلو بكيلو أو متر بمتر حيث إن غياب هذا المبدأ يعني لا سعر ثابتاً ولا ضمان لأسعار السوق، واصفاً آلية التمويل الجديدة للمستوردات بالحلقة المفرغة التي تخلق فروقات وثغرات في السوق.

بدوره أشار عضو مجلس إدارة الغرفة أديب الأشقر إلى عدم تضمين قانون التموين الجديد لآلية تسعير إجباري وإنما نص على عملية إظهار السعر فقط ولا بلد في العالم يسعر منتجاته أو مبيعاته، داعياً وزارة التجارة الداخلية للتدخل في السوق وكسر الأسعار من خلال تفعيل مؤسسات التدخل الإيجابي وتكليفها الاستيراد حيث تمثل وزارة التجارة عبر هذه المؤسسات تاجراً كبيراً في السوق من خلال امتلاكها للعديد من المؤسسات ونقاط البيع المنتشرة في أرجاء سورية كافة. منوهاً بعدم جدوى التسعير حيث يمكن أن يختلف سعر أي سلعة من مكان لآخر ومن سوق لأخرى وهذا شيء طبيعي ولا دخل لوزارة التجارة حيث يمكن أن تختلف الكلف من تاجر أو صناعي لآخر.

بدوره استعرض مدير الأسعار في وزارة التجارة الخارجية وحماية المستهلك باسل الصالح سياسة التسعير خلال العقود الماضية، حيث بدأ اتباع هذه السياسة منذ العام ١٩٧٩ عندما كانت تمر سورية بظروف اقتصادية وسياسية صعبة في حينه واستمرت هذه السياسة إلى العام ٢٠٠٠ حيث تم تحرير الأسعار بشكل شبه كامل إلا أن الحكومة اضطرت لتحديد هوامش الربح والتسعير من جديد مع دخول البلد في الأزمة وهي مرتبطة بالأحداث الجارية التي تعيشها البلاد حيث لم تكن تدخل الوزارة في الأسعار. وكشف عن سعي الوزارة إلى اعتماد مبدأ معادل السعر وليس رقم التسعير وعدم اعتماد مفردات التسعير وتكاليف التسعير أو بنود التكلفة حيث أن معادل السعر هو ما تعمل عليه الوزارة حالياً وتبقى بنود التكلفة أو مفردات التسعير مجرد مؤشر لمعرفة تذبذب الأسعار في السوق المحلية والابتعاد عن التخمين والوقوف على مسببات ارتفاع الأسعار ونسبها والعوامل أو العناصر التي ساهمت في ارتفاعها.

وزير النفط لـ«محروقات»: الاستثناءات ممنوعة لأي جهة كانت والتوزيع حسب الحاجة والأولوية

٢,٥ مليون أسرة حصلت على ٣٣٢ مليون ليتر مازوت

| علي محمود سليمان

أكد وزير النفط والثروة المعدنية المهندس سليمان العباس ضرورة مراقبة الأرصدة لجميع المشتقات النفطية (مازوت – بنزين – غاز منزلي) وضبط عملية التوزيع بالتنسيق مع الجهات الرقابية والتموينية لضمان وصول هذه المواد إلى مقاصدها الفعلية ومنع التلاعب بالمواصفة والكيل أو احتكارها والمتاجرة بها في السوق السوداء، وتفعيل عمل الفرق المشكلة في كل محافظة للقيام بجولات ميدانية مفاجئة على محطات الوقود ووحدات تعبئة الغاز للتدقيق في عملها، مشدداً على منع الاستثناءات لأي جهة كانت والالتزام بتوزيع المشتقات للقطاعات المختلفة بحسب الحاجة والأولوية.

وخلال اجتماعه مع إدارة الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية «محروقات» ومديري فروع الشركة في المحافظات، أشار الوزير إلى أهمية استمرار إمداد السوق المحلية بالكميات الكافية من المشتقات النفطية وتفادي حدوث اختناقات ناتجة عن عملية التوزيع.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مصدر مسؤول في شركة محروقات بأن عمليات توزيع مادة مازوت التدفئة مازالت مستمرة لنهاية موسم الشتاء لهذا العام، وقد وصل عدد الأسر المستفيدة من التوزيع إلى نحو ٢,٥ مليون أسرة، حيث وصلت كمية المازوت الموزعة منذ بدء عملية التوزيع حتى تاريخه إلى ٣٣٢ مليون ليتر، مع الإشارة إلى عدد من المحافظات بدأت بتوزيع الدفعة الرابعة مع استمرار توزيع الدفعة الثانية والثانية في محافظات أخرى، مشيراً إلى أن الكميات متوافرة وسيتم توزيعها وفق الجداول في كل محافظة.

وكان وزير النفط قد وجه خلال الاجتماع بمتابعة توصيات لجنة النفط بخصوص عقد استثمار الطاقة التكريرية الفائضة مع شركة «جيكو أفشور» اللبنانية وتقديم التسهيلات ووضع الضوابط اللازمة لتوزيع المشتقات النفطية الناتجة عن النفط الخام المورد من قبلها والمكرر في المصافي على القطاع الصناعي العام والخاص وجهات أخرى في المناطق الآمنة والمحددة مسبقاً.

ولفت وزير النفط إلى ضرورة الإسراع بإنجاز باقي محطات الوقود الصغيرة في مدينة دمشق والتي تم الاتفاق على إنشائها ضمن مذكرة التفاهم الموقعة بين شركة محروقات ومحافظة دمشق، ومتابعة إنجاز المشاريع الاستثمارية ضمن الفترات الزمنية المحددة لها دون تأخير وخاصة المتعلقة بإعادة تأهيل الخزانات ووحدات تعبئة الغاز ومحطات الوقود لتفادي الخسارات الناتجة عن عدم استثمارها.

وزير الصناعة يتوعد «الأسمدة» بالإحالة على الرقابة والتفتيش

| الوطن

كشف وزير الصناعة كمال الدين طعمة أن هناك أخطاء لا يمكن التغاضي عنها في المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية من حيث الأرقام والهدر والخلل الظاهر لاسيما ما جاء في بند قطع التبديل والاستبدال والتجديد، إذ هناك مبالغات بالأرقام غير مقبولة أبدا فقد وصلت في الشركة العامة للأسمدة بحدود ٢٠٠ مليون ليرة.

ولدى استعراض واقع الشركة العامة للأسمدة بيّن طعمه أن هناك إنفاقاً على قطع الغيار وصيانة ومحروقات بنسبة عالية لا تتناسب مع معدلات تنفيذ الخطة. كما طالب إدارة المؤسسة بالقيام بدورها في عمليات التدقيق في البيانات المقدمة إضافة إلى التدقيق بالمواد المصروفة والتي تبين أن نسب الإنفاق من المستلزمات السلعية أعلى بكثير من نسب تنفيذ الخطط الإنتاجية إلى جانب ارتفاع نسب الإنفاق على قطع الغيار والوقود والزيوت علماً أن هناك معملين متوقفين عن العمل متوعداً بالإحالة على الرقابة والتفتيش.

وأشار طعمة إلى أن الخلافات الإدارية التي جرت في الشركة الأهلية للمنتجات المطاطية والبلاستيكية كانت السبب وراء تعطيل الآلات وتخسير الشركة نحو ٧ ملايين ليرة سورية، مطالباً إدارة المؤسسة بالنظر في الأمر خاصة أنه مؤخراً تم تغيير الإدارة السابقة نظراً إلى وجود خلل وخسائر نلحظ أنها في زيادة مستمرة.

كذلك الحال بالنسبة لبلاستيك حلب التي أكد طعمة إعادة النظر فيها كونها من الشركات التي تملك إمكانيات أكبر من نتائجها، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في إدارتها. وفيما يخص معمل اليوريا بيّن الوزير أنه يعمل بسياسة تشغيلية خاطئة. هذا ولم يتوان الوزير عن توجيه تنبيه إلى شركة تاميكو، الأمر الذي بررته الشركة بتوقفها عن العمل لمدة شهر جراء الإجراءات المصرفية البطيئة التي حملها الوزير للمدير التجاري في الشركة. كما تم التطرق خلال الاجتماع إلى واقع الشركات المتوقفة ومنها الشركة العامة لصناعة الإطارات حيث اقترح وزير الصناعة أن إدراجها ضمن المشاريع المطروحة للعمل وفق قانون التشاركية. وشدد الوزير على ضرورة الإسراع في انجاز مشروع السيرومات وإعطائه الأولوية الذي يعتبره المصدر الأهم في الشركة خلال المرحلة القادمة. وأشار إلى أنه يوجد في شركة زجاج دمشق خلل وأخطاء كبيرة.

مدير «السورية للتأمين» ياسر المشعل: منتجات جديدة وطرق لتسريع المعاملات وتخفيف الروتين

رئيس جهاز الرقابة المالية محمد العموري: احتيال على مؤسسة التأمين وخاصة في الصحي والسيارات

التأمين الصحي في الميزان: معايير جديدة لمراقبة العقود.. وتغطية التكاليف المتزايدة

يوم الأحد القادم في ملحق التأمين